الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.32
18 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٠ من جدول الأعمال

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

استراليا وجمهورية تنزانيا المتحدة*: مشروع قرار

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢٧/٤٧ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٢٠٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ١٢٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢١/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام[١]، والتقرير الذي اعتمده مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وعنوانه "إنجاز عملية إعادة تشكيل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٧"[٢]، وتقرير وحدة التفتيش المشتركة[٣]،

وإذ ترحب بإعادة التشكيل الناجحة للمعهد والتقدم الذي أحرزه المعهد مؤخرا في مختلف برامجه وأنشطته، ومن ذلك تحسن التعاون الذي تم إرساؤه مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/52/492.

(٢) A/52/367، المرفق.

(٣) A/52/559، المرفق.

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت إلى المعهد مساهمات مالية وغير مالية أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تؤكد من جديد أن تمويل البرامج التدريبية المعروضة بناء على طلب محدد من الدول الأعضاء أو إدارات المنظمة ووحداتها والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ينبغي أن ترتبه الجهات المتقدمة بالطلب،

وإذ تدرك أن أنشطة التدريب ينبغي أن يوكل إليها دور أكبر وأبرز في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - تؤكد من جديد أهمية الدور الخاص الذي يؤديه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب داخل الأمم المتحدة وإلى الاحتياجات التدريبية للدول الأعضاء، وما لأنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته من صلة وثيقة بالموضوع؛

٢ - تدعو المعهد إلى زيادة تعزيز تعاونه مع سائر معاهد الأمم المتحدة ومع المعاهد الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، وفيما يتعلق بالمشاريع؛

٣ - تجدد نداءها إلى جميع الحكومات وإلى المؤسسات الخاصة التي لم تساهم بعد للمعهد بالمال أو خلافه أن تقدم له دعمها السخي المالي وغير المالي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء النجاح الذي تحقق في إعادة تشكيل المعهد وتنشيطه؛

٤ - تؤيد توصيات وحدة التفتيش المشتركة التالية بصدد إيجاد تقسيم فعال للعمل فيما بين مؤسسات التدريب التابعة للأمم المتحدة:

(أ) أن تعهد إلى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بالإضافة إلى أنشطته الحالية، بمهام غرفة مقاصة فيما يتعلق باحتياجات الموظفين من الدول الأعضاء؛

(ب) أن تطلب إلى جامعة الأمم المتحدة أن تواصل أداء دورها بوصفها الكيان الرائد الذي يجري البحوث، بما في ذلك البحوث في مجال سياسات التدريب المشتركة؛

(ج) أن تعمل على أن يـُركـّز مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة - عندما يتم تعديل مركزه القانوني عن مركزه الحالي بوصفه مشروعا - على مهام غرفة المقاصة فيما يتعلق بتدريب موظفي منظومة الأمم المتحدة؛

٥ - ترحب بمبادرة مجلس الأمناء والمدير التنفيذي باستطلاع إمكانية أن يُصبح المعهد وكيلا منفذا أو شريكا لوكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها فيما يتعلق ببرامجها التدريبية، لا سيما البرامج الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يستطلع طرق ووسائل توفير مرافق إضافية للمعهد لإجراء البرامج والدورات التدريبية التي تقدم دون تكلفة للدول ولممثليها المعتمدين لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وجنيف وفيينا؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يستطلع، بالتشاور مع المدير التنفيذي للمعهد وكذلك مع رؤساء برامج وصناديق الأمم المتحدة، السبل والطرائق الكفيلة بالاستفادة من المعهد على نحو منتظم في تنفيذ البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات، وأن يُقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين.

- - - - -